

المهاجرون العالقون في الأزمة

برايان كيلي

يشير عدد من المبادرات الجديدة إلى طرق تمكّن المجتمع الدولي وخاصة الحكومات من المساعدة في تخفيف استضعاف العمال المهاجرين خلال أوضاع النزاع والأزمات.

وأزمة الهجرة التي حدثت مؤخراً في ليبيا تمثل هذه الحالة، فالمهاجرون العائدون يرغبون بالعودة إلى ليبيا رغم عدم استقرارها وفي ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١ عاد بالفعل ٣٨ مهاجراً بنغالياً إلى ليبيا للعمل مع أنه ما زال هناك مهاجرون يهربون من ليبيا إلى بنغلاديش في ذلك الوقت.

الطريق إلى الأمام

ما زالت الحكومات والمؤسسات المعنية حالياً تنفذ مبادرات مهمة للتصدي لتلك التحديات، وندرج فيما يلي بعض المبادرات التي يمكن أن تتبع أو توسّع.

بناء إجراءات تشغيلية معيارية

على ضوء الأزمة الليبية عُقد خلال أبريل/ نيسان ٢٠١١ لقاء الاستشارات الوزارية الرابع للبلدان المصدرة للعمالة في آسيا (والمعروف باسم عملية كولومبو). وأوصت وفود الحكومات من الدول الأعضاء بناء إجراءات عملية موحدة ودائمة لحماية العمال المهاجرين في حالات الطوارئ المعقدة، وتقديم هذه الإجراءات البنّية المؤسسية اللازمة والتخطيط اللازم للطوارئ من أجل التصدي لمثل تلك الأوضاع في المستقبل. وعلى وجه الخصوص، تتضمن الإجراءات معلومات مفصلة حول معايير الحماية في الموقع ونقل المهاجرين إلى أماكن أخرى وإجراءات الإخلاء والعودة مع التركيز على التنسيق مع مختلف الجهات المعنية ذات المصلحة.

فالحكومة الليبية على سبيل المثال تدرك منذ وقت طويل أنّ دعم مواطنيها العاملين في الخارج خلال الأزمات عنصر مهم وحاسم وينصب في أفضل مصالح البلاد. وخلال الأزمة الليبية، أنشأت الفلبين فريق الاستعداد والاستجابة للتعامل مع العمال المهاجرين في الخارج وكان ذلك الفريق يعمل بإشراف مباشر من مكتب رئيس الجمهورية. وقد أوكلت إلى الفريق مهام عدة من أهمها رسم خطط الطوارئ ومراجعتها دورياً في أوقات الأزمات التي تؤثر على الفلبين في الخارج.

إنشاء صندوق ائتمان للطوارئ

أوصت الدول الأعضاء في ملتقى عملية كولومبو أيضاً بتأسيس آلية تمويل رسمية لضمان استجابة سريعة ومهيكلّة لتكون بديلاً عن عملية النداء الإغاثي اللحظي التي تُطلق بعد وقوع الأزمة الإنسانية، كما أنّ عدداً قليلاً من الدول المصدرة للعمالة قادرة على إخلاء مواطنيها وإعادتهم إلى بلادهم من منطقة النزاع بأسرع وقت ممكن. وفي حين أنّ المنظمة الدولية للهجرة وشركائها قادرين على الاستجابة بسرعة للأزمة فإنّ غياب الاستجابات المنسقة بين المانحين أدى إلى عدم كفاءة عملية الحشد. وكانت الفجوات التمويلية في الماضي قد عرضت للخطر عملية إعادة المهاجرين من مناطق النزاع ولذلك يتطلب ضمان الأمن الإنساني للمهاجرين وجود تيار تمويلي أكثر استقراراً لا يعتمد اعتماداً مطلقاً على إثار المانحين ولا على رغبة هؤلاء المانحين بتخفيف احتمال الهجرة غير النظامية.

عرض التأمين الأصغر للمهاجرين

غالباً ما يكون العمال المهاجرون غير مستعدين للتعامل مع الحالات الطارئة مثل الأمراض والإصابات التي قد يتعرضوا إليها على سبيل المثال ولا مع الكوارث الطبيعية أو الاضطرابات السياسية في البلد الذي يعملون به. وإذا ما أغلق أصحاب العمل مؤسسات أعمالهم وغادروا فمن الطبيعي أن يصبح العمال المهاجرون محرومين من القدرة على دعم أنفسهم مالياً. وخلال العقد الماضي، انتشرت خطط تأمين المهاجرين بنجاح في أمريكا اللاتينية وفي منطقتي جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وهناك أمثلة أخرى للتأمين الاجتماعي كما في سيريلانكا حيث ترعى الحكومات خطط التأمين الاجتماعي صفة دائمة لعملية الهجرة وترعى خطط التأمين الاجتماعي لمجموعات محددة من السكان، أما خطط التأمين الأصغر فتقدمها المؤسسات الخاصة للمهاجرين وعائلاتهم.

غالباً ما يكون العمال المهاجرون الأجانب في منطقة النزاع أكثر استضعافاً من السكان المحليين وذلك لعدة أسباب. فربما لا يتكلمون اللغة المحلية ولا يشتركون بثقافة أهلها ولا يعرفون شيئاً عن طبيعة جغرافيا البلاد. وغالباً ما يكونون في أسفل الهرم الاقتصادي. وعلى النقيض من السكان المحليين، لا يوجد للمهاجرين عائلات أو شبكات لجالياتهم يستندون بها في أوقات العسرة، ومن هنا يجدون أنفسهم في عزلة. فعلى سبيل المثال، لقي الليبيون الهاربون من ليبيا دعماً من أفراد عائلاتهم ومن التونسيين على حد سواء أما العمال المهاجرون فتزداد مخاوفهم من أمرين أولهما التعرض للخطر المباشر وثانيهما الأثر السلبي المستقبلي لتغيير وضعهم الوظيفي في الخارج على عوائلهم الذين يعيشون على حوالاتهم.

وكما يلاحظ في مرحلة ما بعد الأزمة في ليبيا فقد كان للعودة السريعة للأعداد الكبيرة من العمال المهاجرين إلى مواطنهم الأصلية خلال مدة قصيرة جداً آثار وتبعات سلبية جداً ليس على مكتسباتهم المالية الأجنبية التي فقدوها فحسب ولكن على ارتفاع نسبة البطالة في أوطانهم أيضاً. ومن هنا حدثت نقلة في وضع المهاجرين العائدين من موقف المعيل الأساسي للعائلة إلى صفة المعال. وهذا التغيير غالباً ما يتبعه صعوبات ويتسبب في إحداث حالة من التوتر لكل من الفرد والعائلة على حد سواء. وفضلاً عن ذلك هناك من ترتب عليه ديون كثيرة لقاء تأمين سفره للعمل في الخارج وسداد مثل تلك الديون ستصبح مسؤولية العائلة بأكملها وهذا ما يفرض ضغوطاً مالية إضافية على الأسرة.

أما عن كيفية تعامل كل بلد مع موضوع عودة المهاجرين العمال وإعادة دمجهم إبان الأزمة الليبية فكانت تعتمد اعتماداً رئيسياً على عدد العمال المهاجرين المعنيين والموارد المتوافرة لدى الحكومة. ومع ازدياد الأزمة الليبية سوءاً، تمكنت الحكومة الفلبينية من الإسراع في حشد الأموال اللازمة وإقامة البنى الضرورية للبدء بإعادة المهاجرين وعملت عن كثب مع الجالية الفلبينية في ليبيا لنشر المعلومات وحشد العمال لتسجيلهم ممن يرغبون في نقلهم والمساعدة في الإخلاء الحقيقي وإعادة المهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك كان للفلبين وما زال تشرع ينص على المبادئ المؤسسية للإجراءات والبنى اللازمة للاستجابة إلى موجات إعادة العودة واسعة النطاق .

وهناك بلدان أخرى اتخذت مساراً مختلفاً فمولت منظمات دولية مثل المنظمة الدولية للهجرة من أجل تولي مهمة إخلاء العمال المهاجرين من ليبيا ونقلهم إلى بلادهم، وهناك من البلدان أيضاً كبنغلاديش والتشاد التي قدمت بنفسها الرحلات الجوية بالإضافة إلى المساهمات المالية، وبهذا، لم يكن هناك منهج موحد بين الدول في هذه العملية.

وقد سلطت هذه الأزمة الضوء مجدداً على استضعاف العمال المهاجرين خلال أوضاع النزاع. وتضمن ذلك الخوف الذي اعتري المهاجرين من تعرضهم للمضايقة أو استهدافهم من قبل الأطراف المتحاربة أو من عدم قدرتهم على تغطية نفقات سفرهم للخروج من مناطق النزاع أو فقدانهم القدرة على الحصول على وثائق سفرهم (بسبب أن بعض أصحاب العمل كانوا يحجزون جوازات سفر العمال للتخفيف ما أمكن من المخالفات التعاقدية)، أو غياب المعرفة أو محدوديتها بشأن اللغات المحلية أو فقدان الوصول أو محدوديته إلى مسؤولي سفاراتهم (خاصة في الحالات التي كان مسؤولو السفارات قد غادروا البلاد أو أخلوها مبكراً) أو عدم المعرفة بنظام النقل ومسارات النجاة السليمة.

وكما ذكرنا سابقاً، فإنّ الإخلاء القسري غالباً ما نتج عنه عودة العامل المهاجر مثقلاً بالديون إلى عائلته التي كانت تعيش على الحوالات التي كان يرسلها إليهم من الخارج، كما أنّ المهاجرين الذين عادوا إلى الظروف الفقيرة في مواطنهم غالباً ما كانت لديهم الرغبة في الهجرة مجدداً، وعادة ما يكون ذلك إلى البلد الذي هربوا منه على اعتبار أنها أصبحت مألوفاً لديهم.



UNHCR/A Ducloux

تدريب المهاجرين في مجال التخطيط للطوارئ

لا يدرك معظم المهاجرين المخاطر والمصاعب المرتبطة بالهجرة إلى الخارج قبل مغادرتهم لبلادهم وفي حين أن هناك حملات مختلفة وبرامج توجيهية قد أُطلقت قبل سنوات لرفع وعي المهاجر قبل مغادرة بلده ومع أنها كانت تهدف إلى رفع الوعي حول مختلف القضايا بدءاً بمحو الأمية المالية ووصولاً إلى التحسيس بالقيم الثقافية للبلد المستضيف فإن التخطيط لأزمات الطوارئ نادراً ما يذكر. فعلى المهاجرين أن يكونوا على دراية بأنواع المخاطر التي قد يواجهونها (خاصة في حالة الاضطرابات السياسية المفاجئة و النزاعات) والخطوات التي يمكنهم اتباعها لضمان سلامتهم.

بناء قدرات السفارات على حماية العمال المهاجرين

هناك بعض البلدان المصدرة للعمالة مثل بنغلاديش وباكستان والفلبين ممن عينوا ملحقين عماليين بسفاراتهم وذلك لتقديم المساعدة والرعاية. و مثل هؤلاء الموظفين مدربون على عدة قضايا مختلفة تتعلق بالهجرة مثل محاربة الإتجار وتسهيل الحوالات وتسجيل الشكاوي والاستجابة لها. وسيكون لرفع وعيهم إزاء الآليات القائمة والاستجابات المؤسسية للأزمات دور في تعزيز قدرات هذه السفارات على حماية المهاجرين إما في الموقع أو خلال عملية النقل إلى مكان آخر أو الإخلاء أو الإعادة وينبغي أن يكون الملحقون العماليون نقطة الاتصال الأولى للمهاجرين المنكوبين وعليهم ينبغي أن تقع مسؤولية نشر المعلومات للجاليات المهاجرة خصوصاً أثناء حالات الطوارئ و ينبغي أيضاً إيلاء الاهتمام الخاص إلى القاصرين غير المصاحبين بالغين والنساء من المهاجرين الذين يُعتبرون على مستوى أعلى من المخاطر.

بناء خطط ما بعد العودة وإعادة الاندماج.

يجب على الفاعلين الوطنيين والدوليين أن يبحثوا في استراتيجيات إعادة التأهيل طويلة الأمد بالنسبة للمهاجرين المجرين على العودة وذلك مثلاً من خلال توفير فرص العمل إما في الوطن أو في الخارج وعلى غرار ذلك يلاحظ أن عدداً كبيراً من الدول منها بنغلاديش أجبرت جميع العائدين التسجيل فور وصولهم إلى المطار حتى لو لم يكن هناك خطط لإعادة الاندماج إبان الأزمة اللببية للاجئين فقد سجل مسؤولو الهجرة البنغاليين المهاجرين لضمان توافر الحكومة على قائمة كاملة بأسماء العائدين ومعلومات الاتصال بهم. وقد أثبتت المعلومات المجموعة فائدة كبيرة حيث مكنت الحكومة البنغلاديشية فيما بعد من الحصول على قرض من البنك الدولي لإعادة دفع الأموال اللازمة

للمنظمة الدولية للهجرة لتغطية التكاليف التي تحملتها تلك المنظمة إزاء نقل المهاجرين ولتوفر لكل عائد منحة نقدية تدفع مرة واحدة.

براين كيلى bkelly@iom.int مستشار الطوارئ الإقليمية وما بعد الأزمات لمنطقتي آسيا والمحيط الهادئ.

www.colomboprocess.org .١

مع الشكر لكل الجهات التي ساهمت في

دعم النشرة في عامي ٢٠١١-٢٠١٢

تعتمد نشرة الهجرة القسرية في تمويلها بشكل كلي على التمويل والتبرعات لتغطية كل تكاليفها بما فيها تكاليف العاملين فيها. ونود التعبير عن امتناننا الكبير لكل الجهات التي ساهمت في دعم نشرتنا خلال السنوات السابقة ونخص بالذكر الجهات التي ساهمت في دعمنا خلال السنتين الماضيتين:

- الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية • مشروع بروكينغز-إل إس إيه لدراسة النزوح الداخلي • شركة ذهب شيل • مجلس اللاجئين الدانماركي • شركة DHL للنقل السريع • مركز فاينستين الدولي، جامعة تافتس • حكومة مقاطعة فالنسيا/وزارة التعليم • المنظمة الدولية للهجرة • منظمة الإعمار الدولية • لجنة الإنقاذ الدولية • محمد يحيى أبوريشة • وزارة الشؤون الخارجية الرويحية • مجلس اللاجئين الرويحي/مركز رصد النزوح الداخلي • أوكسفام أستراليا • أوكسفام بريطانيا العظمى • ستيفاني هنت وهنتر هنت، معهد هنت للهندسة والعمل الإنساني • وزارة الشؤون الخارجية الفدرالية السويسرية • وزارة التنمية الدولية البريطانية • المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين • جامعة كوينزلاند • اللجنة النسائية للاجئين والأطفال اللاجئين

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية

يشترك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

- | | |
|--|--------------------------------------|
| ديانا أفبلا | لوسي كياما |
| الحوار جنوب الأمريكي | اتحاد لاجئي كينيا |
| نبينا يريكلااند | خالد قوصر |
| المجلس الرويحي للاجئين/مركز رصد النزوح | مركز جنيف للسياسات الأمنية |
| دون تشاتي | إميليا تشيازي |
| مركز دراسات اللاجئين | منظمة إنقاذ الطفولة/ المملكة المتحدة |
| مارك كاتس | إيرين موني |
| مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية | مستشارة مستقلة |
| إيفا إسبينار | كاثرين ستارب |
| جامعة أليكانتي/إسبانيا | المجلس الدانماركي للاجئين |
| إلينا-فيديان قاسمية | فيكي تينانت |
| مركز دراسات اللاجئين | مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين |
| ريتشل هيستي | ريتشارد ويليامز |
| أوكسفام-بريطانيا العظمى | مستشار مستقل |